

تحسين البيئة الاستثمارية في الدول العربية لاستقطاب وتوطين الأموال العربية المهجرة

أ.سردون مهدية
أ.د. راتول محمد
جامعة الشلف
Waha2000@gmail.com

الملخص باللغة العربية:

إن استقطاب جزء من الأموال العربية الموظفة في الخارج على شكل أوراق مالية متنوعة في الأسواق المالية أو مودعة في بنوك البلدان المتقدمة أو جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية لدعم وتمويل التنمية في الدول العربية ، يتطلب توفير مناخ استثماري ملائم قادر على جذب المستثمرين العرب أو الأجانب على حد سواء ، حيث نجد أن المناخ الاستثمار في بعض الدول العربية يفتقد إلى كثير من المتطلبات الأساسية لاستقطاب الاستثمارات الخارجية ، إذ نلمس افتقاد الاستقرار التشريعي و ضعف القدرة الاستيعابية لبعض للاقتصاديات العربية ، إضافة إلى الخصائص الطاردة للأموال التي تميز الأسواق المالية العربية ، فهي تتميز بضعف الأداء وقصور أنظمة الإفصاح ، لذلك تسعى الدول العربية لتحسين مناخ الاستثمار عن طريق دعم العمل العربي المشترك ، بالإضافة إلى ربط الأسواق المالية العربية لتسهيل انسياب الأموال العربية، و العمل على توفير الاستقرار السياسي و الأمني داخل المنطقة العربية

الكلمات الدالة : استثمار أجنبي، الفوائض المالية ، مناخ الاستثمار ، استثمارات خارجية

Abstract

The financing of development programs in Arab countries needs to attract foreign capital on the one hand, and the work on the localization of Arab investments employed in Western countries in the shares and bonds, on the other hand. However, Attracting these later requires to provide a favorable investment climate in the Arab countries, characterized by a lack in term of a legislative stability and a weak absorption of the Arab economies in term of a capacity. In addition, Arab financial markets are marked by a weak performance and poor disclosure systems. Improving the investment climate in the Arab countries would be, first, by jointing Arab action and then, by connecting the Arab financial markets, in order to facilitate the Arab flow funding. Furthermore, the work on the provision of political stability and security in the Arab region.

Key words: Foreign investment, fiscal surpluses, investment climate, foreign investments.

مقدمة:

تولد عن الطفرات النفطية الثلاث التي عرفها مسار تطور أسعار البترول منذ السبعينات فوائض مالية معتبرة حققتها بعض الدول العربية المنتجة للنفط، وظهر ذلك جليا في دول مجلس التعاون الخليجي التي تتميز بضعف طاقتها الاستيعابية وصغر مساحتها ومحدودية عدد السكان فيها، وقد عمدت هذه الدول إلى تصدير رأس المال المتحقق من هذه الفوائض إلى الكثير من البلدان في الخارج، وقد تنوع توظيف الأموال العربية في الخارج بين استثمارات خاصة أي يملكها أفراد من جنسيات عربية مختلفة، واستثمارات عامة تعود ملكيتها إلى الحكومات العربية في مقدمتها الدول الخليجية. كما اتخذ هذا التوظيف عدة أشكال، فنجد استثمارات مباشرة متنوعة في العقارات والاستثمارات الصناعية والأراضي وأخرى غير مباشرة في الأسهم والسندات. أو في شكل توظيفات في البنوك الأمريكية والأوروبية وهي التوظيف المفضل لكثير من الدول العربية .

إن توجيه الفوائض المالية العربية للخارج، ساهم في الحد من القدرات التمويلية للدول العربية ذات العجز المالي والتي تتميز بطاقة استيعابية كبيرة، مما ولد لديها حاجة متزايدة إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من جهة، والعمل على جذب الأموال العربية المهجرة من جهة أخرى، حيث يعتبر العالم العربي أقل مناطق العالم جذبا للاستثمارات الأجنبية حسب الإحصائيات التي ينشرها البنك العالمي، وفي نفس الوقت هي أكثر الدول طردا له .

ولاشك أن جذب الاستثمارات الأجنبية أو الأموال العربية في الخارج والعمل على توطينها والعمل مرتبط بمدى تحسين مناخ الاستثمار في المنطقة العربية، حيث يتميز المناخ الاستثماري العربي بوجود عدة عقبات اقتصادية وتشريعية وسياسية تعرقل الاستثمارات بها . ومن هنا تزايدت الحاجة لإدخال إصلاحات معمقة على المناخ الاستثماري في الدول العربية والتركيز على العمل العربي المشترك في هذا المجال .

إشكالية البحث :

ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها لتحسين المناخ الاستثماري في الدول العربية، بهدف استقطاب الأموال العربية المهجرة وضمان توطينها؟

أهمية البحث :

ترجع أهمية هذا البحث إلى الاهتمام المتزايد بموضوع المناخ الاستثماري في الدول العربية وإعادة توطين الأموال العربية داخل الدول العربية، حيث عقدت العديد من المؤتمرات والندوات التي تناولت المناخ الاستثماري في الدول العربية خاصة من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، كما تستمد أهمية هذا الموضوع من كون الدول العربية تسعى لدفع عجلة التنمية وهذا الأمر لا يكون الا بتوفر رؤوس الأموال، حيث تتميز الكثير من الدول العربية خاصة دول الخليج بوجود فوائض مالية نفطية، غير انها توجه هذه الفوائض للاستثمار خارجا بالدول المتقدمة

أهداف البحث :

تهدف في هذا البحث إلى إبراز ما يلي :

. حجم الأموال العربية في الخارج وطبيعة توظيفها

. حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الدول العربية وتوزيعها الجغرافي حسب آخر الإحصاءات.

. معوقات جذب الاستثمارات الأجنبية وعوامل انتقال الأموال العربية للخارج
و يصب ذلك كله في الهدف الرئيسي للبحث و هو إبراز أهم و الإجراءات الممكن تطبيقها لتحسين مناخ
الاستثمار في الدول العربية.

منهجية البحث:

يهدف دراسة هذا الموضوع اعتمادنا على المنهج الاستنباطي والاستقرائي بأدواتهما المتمثلة في الوصف والتحليل
الملائمين لهذا البحث

محاور البحث: سنتناول في هذا الموضوع من خلال النقاط التالية :

. **المحور الأول:** الأموال العربية في الخارج بين الاستثمار والتوظيف

. **المحور الثاني:** واقع الاستثمارات الخارجية الوافدة للمنطقة العربية

. **المحور الثالث:** التدابير اللازمة لتحسين البيئة الاستثمارية العربية واستقطاب الأموال العربية في الخارج

المحور الأول : الأموال العربية في الخارج بين الاستثمار والتوظيف

بعد الطفرات النفطية الثلاث ، تحققت لدى الدول العربية خاصة دول الخليج فوائض مالية معتبرة كانت ستوجه
لتحقيق التنمية في المنطقة العربية ، لكن نتيجة لضعف الطاقة الاستيعابية في الاقتصاديات العربية الذي ترافق مع
جاذبية المناخ الاستثماري الملائم في الدول الغربية ، فقد وجهت معظم الدول العربية أموالها للخارج فيما عرف
بالتدوير الخارجي للفوائض ، أو عن طريق استثمارات الصناديق السيادية حديثاً.

يعتبر الفائض من عوائد النفط فائض رأسمالي ظاهري جاء لقاء مبادلة ثروة طبيعية غير متجددة، أي لقاء اندثار
أصل إنتاجي وغير قابل بطبيعته للتعويض ، وبذلك يعتبر رأس المال النقدي المتحصل معادلاً موضوعياً لمورد إنتاجي
ناضب ، لكنه اعتبر "فائضاً" لان الكميات المتوفرة تتجاوز الاحتياجات المحلية ، وهو فائض ظاهري لأنه لم يتولد
عن الإنتاج الجاري لسلمة متكررة وإنما عن اهتلاك لمورد طبيعي غير متجدد.¹

أما الفوائض المالية العربية فهو مصطلح أطلقه الاقتصاديون على الفوائض المالية على الأصول التي تراكمت
من عائدات تصدير البترول لتبرير عملية ترحيلها إلى الخارج بحجة عدم وجود فرص لتوظيفها داخل بلدانها ، و
بحجة تعرضها لمخاطر ذات طبيعة سياسية واقتصادية و الواقع أن هذه الظاهرة نسبية و ليست مطلقة لارتباطها
بعوامل مؤقتة إذا لا يمكن اعتبارها مطلقة إلا إذا تم النظر إليها من زاوية معززة بأنماط التنمية مع اقتصاديات الدول
الرأسمالية الصناعية.²

و لا يمكن القول بأن كل العائدات البترولية للدول العربية المصدرة للنفط هي فوائض مالية لان الفوائض تنشأ
من الفرق بين العائدات الناتجة عن تصدير البترول ، و أنفقاتها الاستهلاكية والاستثمارية ، ووفقاً لهذا المفهوم فان

¹ محمد عبد الشفيق عيسى: العالم الثالث و التحدي التكنولوجي الغربي ، دار الطليعية ، بيروت سنة 1983 ،
ص 335

² د. يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول "بين التشريع والتطبيق" في ضوء الواقع والمستقبل المأمول
دراسة تاريخية اقتصادية وسياسية مع الإشارة للنماذج التشريعية البترولية العالمية، دار الفكر الجامعي
الإسكندرية 2008 ص 271 .

الفوائض البترولية لا تعني¹ فوائض الموازين التجارية التي لا تشمل التحويلات الرأسمالية إلى الخارج ، و مدفوعات استيراد الأسلحة و غير ذلك ، في حين تعتبر فوائض موازين المدفوعات المتراكمة الحقيقية أي بعد حساب التدهور في القوة الشرائية عن الفوائض البترولية المتراكمة الحقيقية

و قد تفاوت الدور الذي لعبته و لا تزال هذه الثروة في كل بلد عربي على حدى آخذاً في الاعتبار الاحتياطي من النفط، و كميات الإنتاج و الاستهلاك المحلي ، ومستوى الصادرات و الأسعار العالمية ، بالإضافة إلى الخصائص و السمات الاقتصادية بكل منها ، و بما أن النفط يتميز بكونه سلعة أساسية و يحظى بطلب عالمي ، فقد تيسر إنتاجه و تسويقه ، و الحصول على إيرادات منه تأثر مستواها من وقت لآخر بالظروف والأوضاع المحيطة بالسوق النفطية.²

فخلال الطفرة النفطية الأولى والثانية كانت اقتصاديات الدول المصدرة للنفط تتميز بقدرة استيعابية منخفضة أي أنها لا تستطيع استغلال هذه الفوائض داخل اقتصادياتها ، فكانت الطريق السهل أمامها هو ضخ هذه العوائد في الحسابات المصرفية في أوروبا و أمريكا على شكل ودائع أو سندات حكومية قصيرة الأجل ، ولا يمكن القول أن هذا التوجه في توظيف الفوائض قد اختلف كثيراً خلال الطفرة النفطية لثلاثة إلا انه أصبح أكثر تنوعاً من حيث الأدوات والتوجه الجغرافي من خلال استثمارات الصناديق السيادية من الناحية الإحصائية هناك صعوبة بما كان تحديد حجم الاموال العربية المتدفقة للخارج ، سنورد فيما يلي أهم الإحصائيات التي وفرها الاقتصاديون و المؤسسات المتخصصة في هذا المجال:

. قدرت منظمة العمل العربية التابعة لجامعة الدول العربية حجم الاموال العربية في الخارج بحوالي ب 4.2 تريليونات دولار ، أي ما يعادل مجمل الناتج القومي لأغنى دولتين في أوروبا ، ألمانيا وفرنسا، لعام 2009، في حين تقدرها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ما بين 800 و 1000 مليار دولار، في حين يقدرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ب 2400 مليار، والسبب الجوهرى في هذا التباين -إضافة إلى غياب قواعد المعلومات الدقيقة في حياتنا العربية بصفة عامة- هو طبيعة هذه الاستثمارات نفسها التي يحرص معظم أصحابها على إضفاء طابع السرية عليها، وطبيعة النظام المصرفي العالمي، إضافة إلى طابع السيولة الذي يغلب على معظم هذه الاستثمارات خاصة غير المباشرة منها كتلك التي تتم في الأسهم والسندات في البورصات العالمية.³

. حسب اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) فان الفوائض الكبيرة التي حققتها الدول العربية وبشكل خاص دول مجلس التعاون الخليجي في موازين حسابها الجاري نتيجة لطفرات النفطية الثلاث ، لا يمكن توجيهها مباشرة وفورا نحو إعادة الاستثمار في الاقتصاد المحلي في الأجل القصير ، غير ان توفير الهياكل الأساسية

¹ طه عبد العليم طه ، الفوائض البترولية العربية و امكانيات تدفقها الي مصر مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالاهرام ديسمبر 1977 ص 11

² عبد الكريم صادق : اعادة تدوير الاصول العربية المستثمرة في الخارج للمنطقة العربية الواقع و الراهن و الامكانيات المتاحة ، بحث مقدم لندوة تحت عنوان : اعادة تدوير الاصول العربية المستثمرة في الخارج للمنطقة العربية المنعقدة بتاريخ 1 - 3 أبريل 1989 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 1990 ، ص 16 - 17 .

³ إيهاب شوقي: الاموال العربية فى الخارج مقارنة بالاستثمار البينى العربى ، مقال منشور على الموقع التالي :

المادية والاجتماعية يزود هذا الاقتصاديات بإمكانيات كبيرة في الأجل الطويل ، ويستحسن أيضا إعادة توجيه جزء كبير من الفوائض نحو القطاعات الاستثمارية المنتجة.

الجدول رقم(1) : حجم رؤوس الأموال العربية في الخارج حسب منظمة الاسكوا (بملايين الدولارات)

خلال الفترة 2000 . 2004

2004	200 3	200 2	200 1	200 0	199 5	199 1	البلدان العربية
390	595	245	579	- 525	- 419	744	الاردن
-148	101 3	112 0	307	19	106 5	317 9	سوريا
538	187	- 599	133 0	329 0	- 868	- 762	عمان
2118	- 4602	271	167 4	174 1	- 878	- 3073	لبنان
3749	303 4	145 2	810	- 381	- 751	- 1015	مصر
-167	- 432	19	- 104	- 1275	- 365	- 700	اليمن
6480	- 205	250 8	459 6	286 8	- 2216	- 1627	المجموع الفرعي للبلدان العربية ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعا
1236 2	257 4	- 1596	360 8	543 3	- 834	285 6	الامارات العربية المتحدة
/	/	213 2	220 0	301 7	255 2	173 3	البحرين
/	/	704 1	563 2	259 8	- 1933	- 4758	قطر
1662 9	107 89	481 5	535 2	125 18	507 3	- 26808	الكويت
4689 3	241 46	776 3	104 34	101 31	- 6581	- 26810	السعودية
7588 4	385 10	201 60	272 27	336 96	- 1723	- 53787	المجموع الفرعي لدول مجلس التعاون الخليجي

المصدر: اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في

منطقة الاسكوا 2007 . 2008 ، الأمم المتحدة

في إعداد هذا التقرير الصادر عن اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا ، تم الاعتماد في طريقة تقدير حجم الأموال المتدفقة للخارج على طريقة الحساب المتبقي المعتمدة من طرف البنك العالمي ، ويمكن من خلال الجدول السابق استخلاص ما يلي :

. عرفت الدول العربية التي تعتبر اقتصادياتها على قدر من التنوع ، تدفق لرؤوس الأموال سالبا خلال التسعينيات القرن الماضي لكن وابتداء من عام 2000 وبعد اعتمادها على سياسات التحرر المالي ، عرفت حركة رؤوس الأموال للخارج ارتفاعا ملحوظا خاصة بالنسبة لسلطنة عمان ولبنان ، أما الأردن ومصر واليمن فظل خروج رؤوس الأموال منها سالبا ، فكان مجموع رؤوس الموجودة في الخارج يقدر بحوالي 2868 مليون دولار ليقفز إلي حدود 6480 مليون دولار خلال العام 2004 . و يرجح هذا الارتفاع لزيادة قدرة الدول العربية الأكثر تنوعا على جلب معدلات استثمارات أجنبية أكبر خاصة في مصر و لبنان.

. بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي والتي تمثل دول عربية نفطية ريعية ذات طاقة استيعابية منخفضة مقارنة بالاقتصاديات العربية ذات التنوع ، ففي فترة التسعينات ونتيجة لحرب الخليج الأولى فقد ازدادت حركة رؤوس الأموال إلي داخل دول مجلس التعاون الخليجي، و قد سجلت تدفق سالب لرؤوس الاموال للخارج باستثناء البحرين ، ولكن مع بداية العام 2000 و نتيجة لتحقيقها فوائض في الحساب الجاري نتيجة لارتفاع العوائد النفطية ، فقد عرفت حجما أكبر في انتقال رؤوس الأموال للخارج ، حيث السعودية أكثر الدول الخليجية تصديرا لرأس المال نظرا لحجم اقتصادها وارتفاع عوائدها البترولية، تليها الإمارات العربية المتحدة والكويت.

ومع بداية بروز بوادر الطفرة النفطية الثالثة وعلى اثر ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الماضية ، والتي تولد عنها تراكمات في الفوائض المالية بشكل كبير، مما أدى إلى زيادة في تدفق حجم الاستثمارات عالميا والاستثمارات الخارجية خصوصا.

و لادارة هذه الفوائض بشكل يحقق عوائد ضخمة للدول العربية المصدرة للنفط ، سعت معظم دول العربية الى "إنشاء صناديق الاستقرار المالي، التي تهدف في الأساس إلى تنوع مصادر الدخل وضمان إيرادات مستمرة للأجيال القادمة، إلا أنها في المحصلة تمثل مبالغ كبيرة مخصصة للاستثمار، وقد استبدل مصطلح البترو دولار بمصطلح الصناديق السيادية¹، حيث سعت العديد من الدول العربية لانشاء هذه الصناديق وفي مقدمتها دول الخليج العربية، وتوزع الاستثمارات الخارجية للصناديق السيادية في الدول الغربية، وخاصة الخليجية منها، بين السندات الحكومية وأسواق المال العالمية والاستثمارات العقارية وغيرها. وتختلف نسب كل منها اعتماداً على إستراتيجية الاستثمار الخاصة لكل دولة، والتي تعتمد هي الأخرى على الهدف من تلك الاستثمارات، أو من إنشاء الصناديق التي تديرها. إذ أن جزء هام من الصناديق السيادية الادخارية يتجه إلى استثمارات طويلة الأجل، وبأدوات ذات العائد ودرجة المخاطرة الأعلى، كالأستثمار في أسواق المال العالمية. أما استثمار صناديق استقرار العائدات، فيفترض أن

¹ - صندوق النقد الدولي يعرف صناديق الثروة السيادية على أنها " صناديق للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة، وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية

تكون للأجل القصير أو المتوسط، وأن تتجه إلى الاستثمار في أدوات ذات درجة مخاطر وعوائد أقل، كالسندات الحكومية.

ان توجيه الفوائض المالية العربية النفطية في أسواق الدول الصناعية المتطورة ، كان في ظل مجموعة من الاعتبارات المختلفة تصب في اتجاهين مختلفين ، المجموعة الأولى تتعلق بالدول النفطية فيما يخص ضيق الطاقة الاستيعابية لأسواق رأس المال (سواء كانت بنوك أو أسواق مالية أو شركات استثمار) ، و المجموعة الثانية تتعلق بالدول الصناعية فيما يخص توفر عناصر الجذب كالحرية و أسواق مالية تتمتع بالكفاءة و الخبرة و تنوع أدوات الاستثمار، ويمكن تلخيص هذه العناصر الطاردة والجاذبة لرؤوس الأموال العربية في ما يلي :

1 . العوامل الطاردة:

✓ يأتي في مقدمة العوامل الطاردة لرأس المال العربي عوامل تتعلق بالأوضاع السياسية و الأمنية في الدول العربية ، حيث تشير الدراسات بأن التغيرات غير المتوقعة في المناخ السياسي والتي تنتج من الإجراءات التي تتخذها الدول ترتب عنها مخاطر سياسية) تؤثر في البيئة أو المناخ الاستثماري مما ينعكس على عملية اتخاذ قرار الاستثمار:¹

✓ ضعف الاستراتيجيات الوطنية أو العربية في استيعاب الفوائض المالية العربية ، و استخدام هذه الفوائض في تطوير البنى الهيكلية الاقتصادية و الاجتماعية².

✓ تتميز بعض الاقتصاديات العربية النفطية ذات الفوائض النفطية (وبشكل خاص دول الخليج) بصغر حجم سوقها المحلي نتيجة انخفاض عدد السكان بها ، حيث يعتمدون بشكل كامل على استيراد السلع ، و الخدمات الاستهلاكية ، و الرأسمالية و الترفيهية ، و الكمالية من الخارج ، ورغم توافرها على بنية تحتية قيمة ، الا ان الصناعة بهذه الاقتصاديات تتميز بالضعف و اقتصارها على بعض بصناعات محلية خفيفة

✓ يعيش الوطن العربي في معظمه حالة من التخبط التشريعي وعدم ثبات القوانين الحاكمة للعملية الاستثمارية ، مما يجعل رأس المال غير امن فيضطر للبحث عن الأمان و الاستقرار التشريعي في أماكن أخرى ، فعلى سبيل المثال توجد في الوطن العربي دول تحد من حرية نقل أرباح المستثمر و تطالبه بتدويرها داخل البلد الذي يستثمر فيه، و هناك من تضع قيودا على رغبة المستثمر في حال تصفية مشروعه للخروج من البلد.

✓ افتقاد البنية التحتية ، حيث تتعرف البنية التحتية بأنها " رأس المال اقتصادي على شكل طرق و سكك حديدية و مصادر مياه ومنشآت تربية و خدمات صحية و أنظمة اتصالات ووسائل نقل وغيرها ، والتي بدونها لا يمكن أن تكون الاستثمارات في المصانع وغيرها من المشاريع الاستثمارية ذات مردود اقتصادي كامل " ³ ، حيث

¹ سامي غفيفي حاتم ، المجتمعات الجديدة طريق للتنمية الاقتصادية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية 1992 ، ص 187 -

² - أدهم إبراهيم جلال الدين ، الأموال العربية المهاجرة :عوامل العودة و آليات التوظيف ، دار السلام ،مصر ،سنة 2012، ص 58- 59

³ وسام عيد الحميد كريم المعاينة هجرة رؤوس الأموال العربية : تقرير اقتصادي اسلامي ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد و المصارف الإسلامية ،كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية ،جامعة اليرموك 2014 ، ص 53

تفتقر العديد من الدول العربية إلى البنية التحتية اللازمة للاستثمار، من كهرباء ومياه ، وطرق مرصوفة و جسور ، وأسطول للنقل البحري و الجوي ،،،،، الخ

✓ ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصادات العربية وذلك لعدم استطاعة هذه الاقتصادات استغلال الموارد المتوافرة لديها استغلالاً كاملاً في تحقيق مستوى من التنمية تتناسب مع مستوى هذه الموارد ومن الأمثلة على ذلك عدم مقدرة البنوك والشركات والمؤسسات المالية العربية على استثمار ما لديها من فوائض مالية بالرغم من توافر الكثير من الفرص الاستثمارية ذات الجدوى في المجالات المتعددة مما يؤدي إلى تدني مستوى العوائد المتحققة.

✓ على الرغم من تطور بعض الأسواق المالية العربية خلال السنوات الأخيرة ، الا أن المال العربي ظل يبحث عن أسواق مالية خارجية مضمونة ، بعيدا عن المحازفة و المخاطرة في الأسواق العربية .

فأنظمة الإفصاح المالي في بعض الدول العربية غير مدققة وتبقى في بعض الأحيان في إطار العموميات ، وتظل التقارير المالية للشركات بعيدة عن الجودة المنشودة ، وان مصداقيتها متفاوتة من سوق لأخر ، وتقتصر في كثير من الأحيان على توفير الحد الأدنى المطلوب للإفصاح المالي ، كنشر الموازنة الختامية ، والتأخر أحيانا في نشر مثل هذه البيانات والاكتفاء بعمليات نشر سنوية ، بما لا يوفر المعلومات الكافية للمستثمرين كقاعدة أساسية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، و تفتح المجال واسعا أمام بعض الأطراف في الحصول على سبق في المعلومات دون غيرهم وتحقيق أرباح غير عادية على حسابهم¹.

2. العوامل الجاذبة :

و تتمثل هذه العوامل في تلك الامتيازات والحوافز التي يوفرها المناخ الاستثماري الجاذب في الدول المتقدمة لجذب الفوائض المالية العربية و يمكن تلخيص هذه العوامل في :

✓ يسعى المستثمر العربي لتحقيق الربح من خلال نقل امواله واستثمارها في خارج اقليم الدولة العربية ، اذ يعتبر عنصر الربحية من العناصر المهمة والمحددة لتحركات رؤوس الأموال وهجرتها، بل انه يمثل في معظم الحالات العنصر الأهم ، ومن المعروف اقتصادياً أنه كلما زادت درجة نضج الاقتصاد وتطوره قلت فرص الاستثمار المربح في هذا الاقتصاد وتصبح بالتالي فرص الاستثمار في البلدان الأقل أكثر ربحية منها في الدول المتقدمة وهو ما يفسر لنا أن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتم في بلدان مثل الصين وبعض دول جنوب شرق آسيا التي ما زالت أرضاً بكرّاً للاستثمار المربح علاوة على توافر بعض الشروط الضرورية الأخرى للقيام بهذا الاستثمار وتتلحق هذه الشروط الضرورية بما يسمى بتهيئة مناخ الاستثمار في أي بلد من بلدان العالم ،وهو ما يقدم دائماً على أنه السبب الرئيسي وراء أحجام الأموال العربية عن التوطن والاستثمار في المنطقة العربية.²

¹ حسان خبابية : دور أسواق الأوراق المالية بالدول العربية في التنمية الاقتصادية ، مجلة العلوم الإنسانية ،

فيفري 2004 ، ص 14 - 15 ،

² عادل حميد يعقوب عيد العال، هجرة الأموال الإسلامية إلى الخارج في ظل العولمة(الحالة العربية)، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القوي-كلية الشريعة

✓ تتميز الأسواق المالية في الدول المتقدمة الجاذبة لرؤوس الأموال بمخائص متنوعة تجعلها أكثر كفاءة وعمق، فهي تتوافر على نظام معلوماتي متطور وكفؤ، مما يقلل من الشائعات والمعلومات المغلوطة، وهي عناصر لها تأثير كبير على أسعار الأوراق المالية المتداولة، كما تتيح لشركاتها التمويل من ناحية الطلب وتضمن للمستثمرين العائد وضمان الحقوق من جانب العرض، كما تتميز بالسيولة العالية التي تعني قدرة السوق على استيعاب كميات كبيرة من الأوراق المالية بسهولة ويسر، بالإضافة إلى الكفاءة العالية، كما تتميز الأسواق الجاذبة بالتنظيم الفائق، بحيث تحقق الأسعار في السوق درجة من التوازن لكل من البائعين والمشتريين، وأن كل منهما يمكن أن يحاط بأكبر قدر من المعلومات عن الأوراق المالية المدرجة.

✓ إذا كان عدم الاستقرار لسياسي في الدول العربية من أهم العوامل الطارة لرؤوس الاموال العربية، فان اطمئنان المستثمر العربي إلى استقرار الأحوال الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان المتقدمة، و الارتباط و لسنين طويلة من طرف بعض الدول العربية المنتجة للبترول مع هذه الدول خاصة في مجال البترول و التجارة.¹

المحور الثاني: واقع الاستثمارات المباشرة الخارجية الوافدة للمنطقة العربية

لا يمكن الحديث عن الأموال العربية المتدفقة خارج المنطقة العربية دون الإشارة إلى حجم الاستثمارات الأجنبية التي تمكنت الدول العربية من استقطابها باعتبارها الاتجاه المعاكس لحركة الأموال لعربية في الخارج وفي نفس الوقت لا يمكن تجاهل حجم الاستثمارات العربية البينية باعتبارها البديل الذي يرى فيه الكثيرون الآلية الأنسب لتوطين الأموال العربية المهجرة

وقد سعت الدول العربية كغيرها من الدول النامية إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية سواء في شكل مباشر أو غير مباشر، إذ تمثل الاستثمارات إحدى أهم مصادر التمويل الخارجية إضافة إلى القروض والإعانات والمنح، وتكون هذه الاستثمارات إما مباشرة في شكل مشاريع إنتاجية مشتركة أو أحادية تترجمها الشركات المتعددة الجنسيات، وتعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها:

. وفقا لدليل إحصائيات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 1993 تعرف على أنها (الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم "شركة أو مؤسسة أو مصرف" في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، و يشار إلى الكيان المقيم باصطلاح "المستثمر المباشر" و إلى المؤسسة باصطلاح "مؤسسة الاستثمار المباشر"، و تنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر و المؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، و لا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المؤسسة و المستثمر، بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة)²

¹ عميروش محند شلغوم: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الي الدول العربية

مكتبة حسن العصرية بيروت، سنة 2012، ص 207

² دليل إحصائيات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، صندوق النقد الدولي، سنة 1993.

. وفقاً للمنظمة التجارة العالمية (WTO) إنه يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في (بلد الأم) (Home-country) أصلاً إنتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) (Host-country) يقصد إدارته. ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية ، ويعني ضمناً أن المستثمر الأجنبي يمارس درجة مهمة من التأثير على إدارة المشروع المقام في البلد الأخر غير بلد الأم ، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من التحويلات المالية التي لا تمثل عبء المديونية ، وقد تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر كيانات متعددة ، أو مؤسسة أعمال وبشكل عام معظم هذا الاستثمار يتم من قبل الشركات عابرة القوميات حيث تمارس هذه الشركات نشاطاتها الرئيسية في بلدين على الأقل¹

ولا شك أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد مصدراً مهماً من مصادر التمويل في الدول العربية من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي حيث أن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يساهم في إنتقال القدرات التكنولوجية والخبرات الإدارية ، كما يساهم في زيادة معدل التكوين الرأسمالي ، و بالتالي سد الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ، كما أنها تصطبغ معها التكنولوجيا الحديثة التي تلعب دوراً بارزاً في التنمية.

جدول رقم (1) : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الي الدول العربية خلال الفترة

(2001 . 2012) بالمليون دولار

الدولة	2001 . 2012	الدولة	2001 . 2012
الاردن	865	الكويت	2,471
الامارات	36,587	المغرب	30,839
البحرين	219	اليمن	1,97
الجزائر	15,699	تونس	16,67
جيبوتي	144	سلطنة عمان	10,97
السعودية	145,775	سوريا	801
السودان	1,289	قطر	7,865
الصومال	5	لبنان	618
العراق	852	ليبيا	1,821
موريتانيا	136	مصر	24,648
		الاجمالي يقدر بـ 300 مليار دولار	

¹ هناء عبد الغفار السامرائي ، الأستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجا ، ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص 14

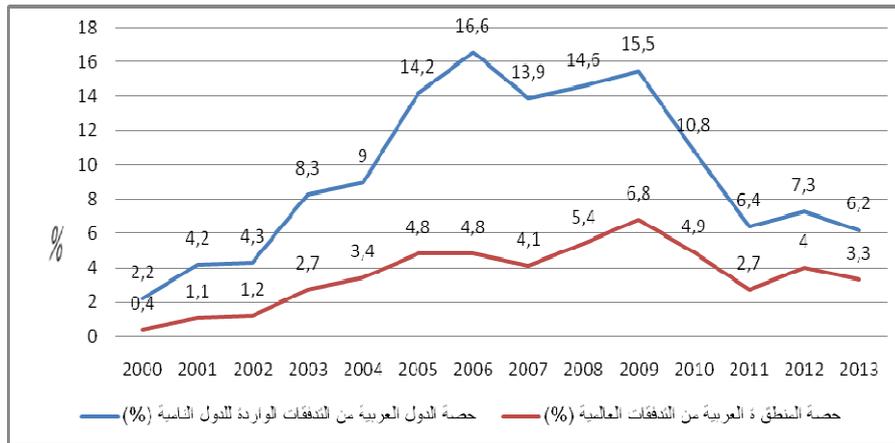
فالدول العربية تسعى لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق منح الامتيازات وتسهيل الإجراءات الإدارية وهذا ما ترجمه تطور حجم الاستثمارات الواردة للمنطقة العربية. وقد أولت الدول العربية اهتمامها لتشجيع المستثمرين الأجانب لتنشيط حركة المشروعات الاستثمارية والإنتاجية والخدمية، وسعت لتوفير الإطار الملائم للإعمال حيث تنوعت المبادرات والإصلاحات لتصبح الدول العربية وجهة مميزة للاستثمارات الأجنبية¹.

إذ تعتبر الاستثمارات الأجنبية من بين أحسن وسائل التمويل الأجنبي التي تترجم انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من دولة معينة إلى دولة أخرى. لذلك أصبحت الدول النامية ومنها الدول العربية تتنافس في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق الأهداف التنموية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي. والشكل الموالي يترجم حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية كنسبة من الدول العالم والدول النامية.

الشكل رقم 1 : حصة تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة للمنطقة العربية كنسبة من العالم والدول

النامية

خلال الفترة (2000 . 2013)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول

العربية 2014 ، ص 73

¹ مصطفى العيد الله الكفري : الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ندوة اقتصادية حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل ، دمشق 2010/1/5- 2010/5/25.

يتضح لنا من خلال الجدول و الشكل السابقين أن حصة الدول العربية من التدفقات الواردة لدول النامية ل سجلت أعلى نسبة لها خلال العام 2006، في حين لم تتجاوز نسبة 3.3% للعام 2013، بعد تراجع طفيف مقارنة بالسنة 2012، هذه النسبة تمثل ما قيمته 48.5 مليار دولار. وتضل هذه النسبة ضعيفة اذا ما قورنت بسنة الذروة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية للمنطقة العربية والتي تخص الفترة ما بين العام 2008 و 2009.

وجاء في تقرير المنظمة العربية لضمان الاستثمار للعام 2014، ان القيمة التراكمية للاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية خلال الفترة من 2001 إلى 2012، بلغت ما قيمته حوالي 300 مليار دولار، واذا تفحصنا هذه الفترة، نلاحظ أن السعودية تلقت ما يقدر بـ 145 مليار دولار من الإجمالي التراكمي للتدفقات الواردة للدول العربية بنسبة 48.33%، تلتها الإمارات بمقدار 36 مليار دولار ما نسبته 12%، وتلتهم مصر بمقدار 24 مليار دولار ما نسبته 8%¹.

وقد تواصل خلال العام 2013 تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية للعام الثاني على التوالي على أكثر من 40% من إجمالي التدفقات الواردة لدول العربية، حيث تصدرت الإمارات بقيمة 10.5 مليارات دولار وبحصة 21.6%، ثم تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 9.3 مليارات دولار وبحصة 19.2%، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 5.6 مليارات دولار وبنسبة 11.5% من الإجمالي العربي، ثم حل المغرب رابعا بقيمة 3.4 مليارات دولار وبحصة 6.9%، ثم السودان في المركز الخامس بقيمة 3.1 مليارات وبنسبة 6.4%. أما الجزائر فلم تتجاوز حصتها 3.5% بقيمة 1.7 مليار دولار. تحتاج الدول العربية كغيرها من الدول النامية الي تدفقات الاستثمارات الأجنبية لتحقيق عدة أغراض منها:²

. إن الاستثمارات الأجنبية في شكل مشروعات اقتصادية من شأنها جلب التكنولوجيا الحديثة و الخبرة الإدارية و المهارات التنظيمية التي يمكن أن تستفيد منها البلدان العربية في زيادة القدرة الإنتاجية لهذه الدول .
. إن المدخرات المحلية التي تملكها بعض البلدان العربية غير كافية لسد الحاجات الاستثمارية، اذ تحتاج عملية التنمية الى الات و مستلزمات إنتاج يتم إنتاجها غالبا في الدول المتقدمة، و التي يمكن الحصول عليها عن طريق جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية.

. رؤوس الأموال الأجنبية من شأنها لتخفيف من التضخيم التي يمكن أن تفرض على الشعب في بعض البلدان العربية في حالة الاعتماد على الادخار الداخلي من أجل استيراد الآلات و المعدات المطلوبة لمشروعات التنمية .
. التخفيف من حدة التضخم التي تصاحب عادة عملية التنمية الاقتصادية، نتيجة لزيادة القوة الشرائية الناشئة عن التشغيل، حيث أن رأس المال الأجنبي يساعد على استيراد سلع من الخارج و زيادة العرض في السوق المحلي مما يقلل من حجم التضخم .

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014
² نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، سنة 2007، ص 22- 25 مع تصريف من الباحثين

. إن رؤوس الأموال الأجنبية تعزز المدخرات الوطنية ، و بالتالي إتاحة الفرصة لتحقيق معدل أعلى من تكوين رأس المال ، وما يؤكد هذه الحاجة هو انخفاض مستوى الادخار الوطني في المراحل الاولى للتنمية ، و حجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل مناسب للتنمية الاقتصادية

ولا يمكن الحديث عن الاستثمارات الأجنبية الوافدة للدول العربية ، دون الإشارة إلى الاستثمارات العربية البيئية والتي يعتمد عليها كآلية لتوطين الأموال العربية من جهة ، ودعم مسيرة التكامل العربي من جهة ثانية ، حيث نجد أن نسبة الاستثمارات العربية الموجهة داخل المنطقة العربية منخفضة مقارنة بتلك الموجهة للبلاد الغربية خاصة من دول الخليج بالإضافة إلى الإحصائيات الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات وتقارير مؤسسة صندوق النقد العربي يمكن الخروج بالملاحظات التالية¹ :

. بلغت الاستثمارات العربية البيئية خلال الفترة ما بين عامي 2001 و 2012 بما يزيد عن 103 مليارات دولار ، وكانت السعودية أكثر الدول العربية استقطابا للاستثمارات العربية البيئية بقيمة 45.7 مليار دولار وبنسبة 44 % من الإجمالي، ثم تلتها الإمارات بقيمة 31.1 مليار دولار وبحصة 30 %، ثم مصر ثالثا بقيمة 9.7 مليار دولار وبنسبة 9.4 % وتلتها المغرب بقيمة 4.7 مليار دولار وبنسبة 4 %، أما الجزائر فلم تتجاوز حصتها 3.63 % بقيمة 3.8 مليار دولار.

. بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة عن دول مجلس التعاون الخليجي الست نحو بقية الدول العربية من الفترة 2001 الى غاية 2012 حوالي 90.609 مليار دولار ، و تمثل قيمة الاستثمارات الأجنبية الصادرة من دول مجلس التعاون الخليجي لكل دول العالم حوالي 13.808 مليار دولار للعام 2012 بنسبة تقارب 76 % من إجمالي الاستثمارات الصادرة عن الدول العربية و البالغ قيمتها 18.179 مليار دولار .

. استثمرت الإمارات العربية حوالي 25.083 مليار دولار في المنطقة العربية خلال الفترة 2001.2012 ،وجهدت منها 8.99 مليار دولار لدول عربية خارج دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 35.84 % من إجمالي استثمارها الموجه للمنطقة العربية .وقد استثمرت الإمارات في كل من تونس و مصر و المغرب ما قيمته 2.5 مليار دولار إلى 3.6 مليار دولار في كل دولة بينما وجهت اغلب استثماراتها الي السعودية بقيمة 14.208 مليار دولار. وإذا ما قورنت هذه النسب بما تستثمره الإمارات العربية في دول العالم فإنها نجدها نسبة قليلة جدا حيث استثمرت في نفس الفترة ما قيمته 58.336 مليار دولار .

. تحتل البحرين المرتبة الرابعة من بين دول مجلس التعاون الخليجي من حيث توجيهها لاستثمارات المباشرة للدول العربية بقيمة 9,258 مليار دولار، وهي توجه اغلب استثماراتها الي السعودية حيث بلغت هذه الاستثمارات خلال نهاية العام 2012 حوالي 7.877 مليار دولار، بينما تبقى الاستثمارات الموجهة لبقية الدول العربية صغيرة جدا بحصة لا تتجاوز 1.08 مليار دولار تستحوذ مصر على أكثر من 50 % منها بقيمة 537 مليون دولار .

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014

. تعتبر **السعودية** أكثر الدول العربية استقطاباً للاستثمارات العربية البينة ، فخلال الفترة 2001 . 2012 ، استحوذت السعودية على 45,709 مليار دولار في حين توجه السعودية ما قيمته 14.120 مليار دولار من إجمالي استثماراتها في دول العالم و البالغة 19,507.7 مليار دولار ، و هي ثالث دول الخليج الست من حيث توجيهها لاستثماراتها الأجنبية الصادرة للدول العربية 15.58 % بعد كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة ، و يلاحظ أن جل استثمارات السعودية داخل المنطقة العربية وجهت لدول الخليج ، فلم تحظى بقية الدول العربية الا بما قيمته 3.481 مليار دولار بنسبة 24.65 % من إجمالي الاستثمارات المباشرة للسعودية داخل المنطقة العربية، وتعتبر الكويت و الإمارات العربية أكثر الدول العربية استثماراً في السعودية ، بينما توجه سعودية اغلب استثماراتها الي كل من الإمارات و مصر و المغرب على الترتيب

. رغم الإمكانيات الاقتصادية التي تتمتع بها **سلطنة عمان** الا أنها أقل دول الخليج توجيهها للاستثمارات للمنطقة العربية ، فهي لا توجه سوى 875 مليون دولار كاستثمارات مباشرة داخل المنطقة العربية ، غير ان ميزتها هو اعتدالها لتوجيه استثماراتها بين دول الخليج وبقية الدول العربية وذلك بنسبة 43.89 % ، 56.11 % على التوالي ، وقد استثمرت سلطة عمان ما قيمته 5,387.0 مليون دولار في دول العالم و لم تستورد سوى 14,663 مليون دولار بما يمثل 2.63 % من ناتجها المحلي الإجمالي لنفس الفترة مما يجعلها من أقل دول العالم جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

. لا توجه **قطر** سوى 1.446 مليار دولار من إجمالي استثماراتها داخل المنطقة العربية والبالغة 5.848 مليار دولار بنسبة تراوح 24.72 % . وهي من أقل دول الخليج استثماراً في الدول العربية بالنسبة لا تتجاوز 7 % من إجمالي الاستثمار الخليجي داخل المنطقة العربية . وهي نسبة قليلة جدا مقارنة بالإمكانيات الاقتصادية الهائلة لدولة قطر .

. تعد **الكويت** أكثر دول مجلس التعاون استثماراً في المنطقة العربية بقيمة تراوح 35.425 مليون دولار خلال فترة الدراسة الا أنه ما يلاحظ هو أن الكويت أقل دول الخليج توجيهها استثماراتها للدول العربية الغير نفطية ، وتعتبر آخر فالكويت توجه أغلب استثماراتها المباشرة الي كل من الإمارات بقيمة 16.665 مليون دولار، والي السعودية بقيمة 14.863 مليون دولار بمعنى أن هاتين الدولتين تستحوذ على حوالي 89 % من الاستثمارات الموجهة من دولة الكويت للمنطقة العربية.

. مما سبق ومن خلال دراسة الوضع الاستثماري العربي البيني يمكن قول ما يلي :

✓ أغلب الاستثمارات التي توجهها دول مجلس التعاون داخل المنطقة العربية هي استثمارات بينية داخل دول مجلس التعاون بحد ذاتها.

✓ ضعف أداء الأسواق المالية العربية ، و انعدام آليات الربط بينها ، ساهم في الحد من الاستثمارات العربية داخل المنطقة العربية .

✓ ضعف التشريعات المنظمة للاستثمارات العربية البينية ، بالإضافة إلي وجود العديد من القيود المفروض على المستثمرين فيها فيما يتعلق بتملك الأراضي والعقارات أدى الي انخفاض الاستثمارات العربية داخل المنطقة العربية .

✓ وجود عدة معوقات إدارية وتنظيمية تحد من الاستثمار العربي البيئي ، حيث تعاني عظم الدول العربية من تعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر ، ويرجع هذا الي تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار ، مما يتسبب في إرباك المستثمر وإجهاده ،بالإضافة الي نقص الخبرات الفنية الإدارية اللازمة لتسيير بعض المشروعات الاستثمارية ، مع قلة مكاتب الاستشارات و بيوت الخبرة في البلدان العربية¹.

✓ غياب الثقة في المناخ الاستثماري السائد في المنطقة العربية من أشد العوامل السلبية الطارئة للاستثمار، فغياب الثقة أدى إلي هروب رؤوس الأموال العربية للخارج ، و تفضيلهم الاستثمار في خارج الوطن العربي ، و اقتصرت الاستثمارات العربية . العربية على بعض الاستثمارات الشكلية و الوقتية التي ليس لها تأثير كبير على التقدم و التطور الاقتصادي العربي ، و كذلك لا تتناسب مع مكانة الوطن العربي².

المحور الثالث : التدابير اللازمة لتحسين البيئة الاستثمارية العربية واستقطاب الأموال العربية في الخارج

يعبر المناخ الاستثماري الملائم حسب ما جاءت به المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على أنه "مجمّل الأوضاع والظروف المكوّنة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبيًا و إيجابيًا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية، وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومتراصة، بعضها ثابت أو شبه ثابت، إلا أن غالبيتها ذات طبيعة متغيرة ومن ثم تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، مما يخلق بالتفاعل مرة وبالتداعي مرة، أوضاعًا جديدة بمعطيات مختلفة تترجم في محصلتها الى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال .

وقد تميزت بشكل العام الدول العربية بمناخ استثماري غير ملائم³ لعودة الأموال العربية المهاجرة ، مما دفع الكثير من الدول العربية لاتخاذ العديد من الإجراءات و التدابير لتحسين مناخ الاستثمار بهدف ضمان توطين الاستثمارات العربية في الخارج من جهة ، و محاولة منها لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية اللازمة لدعم عملية التنمية ، و تحويل الأموال العربية في الخارج الي داخل الوطن العربي خاصة في ظل الحسائر التي تحملتها الأموال العربية جراء الأزمة المالية العالمية 2008 .

إن استقطاب الأموال العربية المهاجرة وتوطينها داخل المنطقة العربية التي هي بأمرس الحاجة لجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية ، يتطلب العمل على توفير أسس و متطلبات لهيئة مناخ الاستثمار في

¹ محمد قويدري ، محمد فرحي : أهمية الاستثمارات العربية البيئية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، مداخلة مقدمة في الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، جمهورية مصر العربية

9-8 ماي 2004

² أدهم إبراهيم جلال الدين ، مرجع سابق ، ص 70 . .

³ للمزيد من التفاصيل الاطلاع على : علي عبد القادر علي ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، العدد 34، المعهد العربي للتخطيط الكويت، 2004، ص 5

الوطن العربي ، تركز على تعميق العمل العربي المشترك عن طريق هياكله المختلفة ، ويمكن إيجاز هذه المتطلبات في :

- يجب على الدول العربية بذل جهود متزايدة لضمان و توفير الاستقرار السياسي و الأمني داخل المنطقة العربية ، حيث¹ يؤثر المناخ السياسي للدول المضيفة في تشكيل المناخ الاستثماري بها حيث يؤدي ضعف الاستقرار السياسي إلى تدني معدل الادخار، وتزايد معدلات هروب رؤوس الأموال المحلية... الخ. ويتأثر المناخ السياسي للدولة بعدة عوامل من أهمها ما يلي:
 - . النظام السياسي ومدى الالتزام بتطبيق الديمقراطية.
 - . تواجد منظمات المجتمع المدني ومدى تمتعها بالديمقراطية.
 - . تطور وعي الأحزاب السياسية ودرجة الحرية التي تتمتع بها.
 - . التداول السلمي للسلطة، ودرجة الاستقرار السياسي وفترة بقاء الحاكم في السلطة.

- العمل على ارساء العمل العربي المشترك في مجال الاستثمارات العربية البينية كبديل للاستثمارات العربية في الخارج ، وذلك عن طريق المؤسسة العربية للاستثمار² التي تهدف الي "ضمان" إلى تشجيع الاستثمار في الدول العربية والصادرات العربية إلى كافة دول العالم، ولتحقيق أهدافها، توفر "ضمان" التغطية التأمينية للاستثمارات العربية والأجنبية الوافدة إلى الدول العربية ضد المخاطر غير التجارية، كما توفر التغطية التأمينية لائتمان الصادرات العربية المتجهة إلى كافة أنحاء العالم ضد المخاطر التجارية وغير التجارية.

- إعطاء المستثمرين العرب الحرية الكاملة بإنشاء المشاريع ، و تشغيل الموارد البشرية العربية ، و استغلال الموارد الطبيعية و الصناعية حسب الأنظمة و القوانين المعمول بها في كل دولة عربية ، و كذلك حق التملك أو المشاركة أو المساهمة في أي مشروع ، مع حق المستثمر في إدارة مشروعه بالأسلوب الذي يراه و بالأشخاص الذين يختارهم³.

- حث الدول العربية على أنجاز بنيات تحتية في مختلف الميادين التجهيزية لتشجيع الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

- ان الدول العربية مدعوة للعمل على تكريس قانون استثمار وطني يميز فيه بين الاستثمار الاجنبي بشكل عام والاستثمار العربي بوجه خاص، وعلى الرغم من وجود تباين واضح بين تشريعات الاستثمار في الدول العربية يصعب ان تتلاقى في المستقبل المنظور، الا أنه يمكن السعي الي توحيد قواعد الاستثمار في دول العربية، حيث ان هناك مبادئ اساسية يمكن ان تتفق عليها لتصبح أساسا لتشريع موحد للاستثمار العربي ، و مثال ذلك المبادئ التي

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004م- العدد الفصلي الثاني 2005م- ص15.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" تأسست عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية، وتتخذ من دولة الكويت مقراً لها، وهي حاصلة على تصنيف (AA) ذات نظرة مستقبلية سلبية) من قبل Standard & Poor's العالمية، كما أنها تعد أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم.

³ أدهم إبراهيم جلال الدين ، مرجع سابق، ص 215.

تكفل توظيف رأس المال الوافد في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل لا يتعارض مع مبدأ سيادة الدولة على مواردها الطبيعية و سيطرتها على بعض القطاعات الاقتصادية المهمة ، ولاشك أن توحيد قواعد الاستثمار في الدول العربية يساهم في تذليل الصعوبات والإشكاليات القانونية التي تواجه انتقال رأس المال العربي* من دولة إلى أخرى كما انه يساهم بدور فعلي في إقامة نوع من التوازن بين الفرص المتاحة لكل دولة لاجتذاب الاستثمار العربي

1.

• التوسع في السماح لمؤسسات التوسط المالي و الاستثماري العربية ذات القدرات المبرهنة ، و ذلك لتقديم خدماتها للاستثمارات العربية من خلال الأقطار العربية المهتمة بالاستقطاب الاستثمارات العربية .

• المشروعات العربية المشتركة تلعب دورا مهما وأساسيا في جذب رؤوس الأموال العربية و استثمارها في الوطن العربي ، كما تسهم هذه المشروعات في توسيع القاعدة الإنتاجية و تطويرها ، و كذلك تسرع وتيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، لذلك من الضروري إقامة المزيد من المشروعات العربية المشتركة في إطار المميزات النسبية و التنافسية للأقطار العربية.² فالمشروعات العربية المشتركة تعد أفضل مجال للاستيعاب الأرصدة المالية الموظفة في الخارج حماية لها من المخاطر السياسية الاقتصادية التي يمكن أن تتعرض لها ، فمن خلال هذه الآلية يمكن التخفيف من مشكل التمويل في بعض الدول العربية التي تعاني من فجوة الموارد ، وفي نفس الوقت تحل مشكلة التبعية المالية للدول العربية التي تتميز بفوائض مالية ، فبتكثيف المشروعات المشتركة بين الدول العربية يمكن ربط الاقتصاديات العربية ببعضها البعض

• التوسع في ابرام الاتفاقيات الثنائية أو الخاصة ، فهذه الاتفاقيات تمثل إطار قانوني كفيلا بتسهيل حركة الاستثمار بين الدول العربية ومن ثم تسهيل انتقال رؤوس الأموال دعما لمسيرة التكامل العربي ، حيث انه بوجود مثل هذه الاتفاقيات تكون الحقوق والالتزامات واضحة لكل من المستثمر العربي والدولة المضيفة ، وفي هذا المجال تم ابرام اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية في السادس من ديسمبر سنة 2000 في القاهرة من طرف الدول التالية : السودان ، الاردن ، سوريا ، الصومال ، فلسطين، ليبيا ، مصر ، موريتانيا ، اليمن " و كان الهدف من هذه الاتفاقية هو العمل على تحديث الاتفاقية الاصلية الموقعة بين الدول العربية عام 1976 ، و هي اتفاقية تحتم بتسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية و بين موطني الدول الاخرى ، كان الهدف منها مو تشجيع الاستثمارات العربية البيئية ، و تسوية المنازعات عن طريق التوفيق و التحكيم .

* أبرمت الدول العربية الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال في الدول العربية عام 1980 و الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال في الدول العربية المعدلة عام 2012 ، و اتفاقية تشجيع و ضمان الاستثمار بين دول اتحاد تامغرب العربي عام 1990

¹ دريد محمود السامرائي ، الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، 2002 ، ص 97

²أدهم إبراهيم جلال الدين ، المرجع السابق ، ص 212

• السعي لإنشاء السوق العربية المشتركة والعمل الجاد على ربط الاسواق المالية العربية ، اذا ان مثل هذا الربط يمكن ان يضمن¹ :

. حرية الدخول والخروج من أسواق الأوراق المالية في وقت نسبي قصير ،
. ضمان الحصول على الحقوق المتبادلة للمتعاملين في هذه الأسواق ،
. أن الاستثمار في الأوراق المالية العربية يتيح التنوع للمحافظ الكبرى للدول والمؤسسات المالية الكبرى وكبار المتعاملين والمستثمرين، وهذا التنوع يمكن أن يتم على مستوى جغرافي أو حسب الصناعة، العربية وغيره، بالإضافة إلى عدم الانتقال الفعلي للأوعية الاستثمارية،
. التوزيع الأكفأ للموارد على أحسن المشروعات الاستثمارية العربية.

تجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك محاولة للربط الثلاثي للبورصات العربية نواه لاقامة سوق مالية عربية مشتركة ، و كان الربط بين بورصة الكويت و بورصة لبنان و بورصة مصر و ذلك في سنة 1997 على أمل ان تنضم اليها بقية البورصات العربية الاخرى، الا أنه ما تحقق فعليا هو ابرام اتفاقيات ثنائية للتعاون بين بورصات دول الخليج

الخاتمة:

خلال الطفرات النفطية الثلاث كانت اقتصاديات بعض الدول العربية المصدرة للنفط تتميز بقدرة استيعابية منخفضة أي أنها لا تستطيع استغلال هذه الفوائض داخل اقتصادياتها ، فكانت الطريق السهل أمامها هو ضخ هذه العوائد في الحسابات المصرفية في أوروبا و أمريكا على شكل ودائع او سندات حكومية قصيرة الأجل، وكانت الدول العربية تهدف إلى تدوير فوائضها البترولية في أسواق المالية العالمية ومؤسسات الإقراض الدولي هو حماية عوائدها البترولية الطائلة من أي تغيرات غير مناسبة في أسعار الصرف ، وضمان تحقيق عائد مالي امتدادا للعائد النفطي لتمويل مشاريعها التنموية في المدى المتوسط و الطويل نظرا لانخفاض طاقتها الاستيعابية في المدى القصير وباعتبارها دالة في الزمن أي أنها قابلة للتوسع و تطور بمرور الزمن وتوفر عناصرها.

وفي نفس الوقت ، نجد أن أغلب الدول العربية هي بحاجة إلى استقطاب رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الخارج لدعم التنمية الاقتصادية وبعد أحداث الحادي عشر من ديسمبر عام 2001 وما نتج عنه من مصادرة و تجريد للأموال العربية الموظفة خارجا، أصبحت الدول العربية ملزمة بتوحيد جهودها والعمل على توظيف جزء من أرصدها داخل المنطقة العربية، الأمر الذي يتطلب تهيئة مناخ استثماري يلاءم استيعاب هذه الفوائض داخليا .

النتائج:

✓ حظيت بعض الدول العربية النفطية (خصوصا دول الخليج) بفوائض مالية معتبرة خلال الطفرات النفطية الثلاث السابقة تم استثمار جزء كبير منها في الدول الغربية الصناعية خاصة أمريكا وأوروبا فيما عرف بمصطلح التدوير الخارجي للفائض.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النبل العربية، القاهرة، 2002، ص 235

✓ مع بروز الطفرة النفطية الثالثة ، قامت الكثير من الدول العربية بإنشاء صناديق سيادية لإدارة فوائدها المالية ، وحققت انه تم استبدال مصطلح التدوير الخارجي للفوائض بمصطلح الصناديق السيادية ، وقد تنوعت استثمارات الصناديق السيادية العربية لتشمل السندات الحكومية والعقارات ، كما تنوعت وجهتها في أوروبا والولايات المتحدة.

✓ لم تستطع الدراسات والباحثين إعطاء رقم دقيق لحجم الأموال العربية في الخارج بسبب تعدد مفاهيم التوظيف الخارجي ، وتعدد أشكال التوظيف ، إضافة الى تنوع أصحاب هذه الأموال بين الحكومات و الأفراد.

✓ تسعى الدول العربية لجذب الاستثمارات الخارجية بهدف دعم التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ، خاصة أن

الاستثمارات الخارجية الوافدة تعتبر من أهم مصادر التمويل الخارجية إضافة إلي القروض والإعانات و المنح.

✓ هناك عدة عوامل ساهمت في طرد الاموال العربية من المنطقة العربية ، مقدمتها ضعف الاستراتيجيات الوطنية أو القومية في استيعاب الفوائض المالية العربي، بالإضافة ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاديات العربية، وذلك لعدم استطاعة هذه الاقتصاديات استغلال الموارد المتوافرة لديها استغلالاً كاملاً في تحقيق مستوى من التنمية تتناسب مع مستوى هذه الموارد ومن الأمثلة على ذلك عدم مقدرة البنوك والشركات والمؤسسات المالية العربية على استثمار ما لديها من فوائض مالية بالرغم من توافر الكثير من الفرص الاستثمارية ذات الجدوى في المجالات المتعددة مما يؤدي إلى تدني مستوى العوائد المتحققة. بالإضافة على الجانب الأمني والسياسي في الدول العربية.

✓ إن تهيئة مناخ استثماري مناسب لإعادة رؤوس الأموال العربية يتطلب العمل على تحسين القدرة الاستيعابية للاقتصاديات العربية من خلال إنشاء البنى التحتية وتوفير اليد العاملة المؤهلة .

انطلاقاً من النتائج السابقة ، ومن اجل إعادة رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الخارج و توطينها يمكن تقديم الاقتراحات التالية :

✓ ضرورة تشجيع الاستثمارات العربية البيئية التي تعتبر آلية فعالة لنقل المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية، وبالتالي تخفيف أعباء التنمية الاقتصادية ، حيث يساهم انسياب هذه المدخرات إضافة إلى حجم الموارد الحقيقية المتاحة للاستخدام في الاقتصاديات المضيفة لها في إقامة القاعدة الإنتاجية و تشغيلها و توسيعها

✓ العمل على ربط الأسواق المالية العربية ، و إقامة سوق مالية عربية مشتركة تحدف الي توفير مصادر تمويل وفيرة من خلال إحداث التوازن المطلوب بين مجموع المدخرين العرب ومجموع المستثمرين ، وبالتالي دفع عجلة التنمية في المنطقة العربية .

✓ تقدم الحوافز للمستثمرين العرب ، من خلال منحهم الإعفاءات الجمركية على الواردات من معدات الإنتاج سواء كان هذا الإعفاء كلي أو جزئي، و في نفس الوقت تطبيق معدلات ضريبية منخفضة على المستثمر العربي .

✓ إبرام الاتفاقيات الثنائية للاستثمار بين الدول العربية بهدف ترقية وحماية الاستثمار البيئي، التي توضح اليات الحماية من المصادرة و تحويل الأرباح ، و تسوية مختلف المنازعات الاستثمارية .

المراجع و الهوامش:

. دريد محمود السامرائي ، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى سنة 2002

. تركي فيصل الرشيد ، تطوير ادارة الفوائض المالية و أساليب توظيفها ، ملخص دراسة منشور على الانترنت على الموقع التالي <http://saudiinfocus.com/ar/forum/forum>

. سامي غفيفي حاتم ، المجتمعات الجديدة طريق للتنمية الاقتصادية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية ، سنة 1992.

. مصطفى العبد الله الكفري : الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية : ندوة اقتصادية حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل ، دمشق 2010/1/5. 2010/5/25.

. هناء عبد الغفار السامرائي ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أمودجا ، ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، سنة 2002

. يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول "بين التشريع والتطبيق" في ضوء الواقع والمستقبل المأمول دراسة تاريخية اقتصادية وسياسية مع الإشارة للنماذج التشريعية البترولية العالمية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2008 .

. أدهم إبراهيم جلال الدين ، الأموال العربية المهاجرة :عوامل العودة و آليات التوظيف ، دار السلام ، مصر ، سنة 2012

. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014

. حسان خبابية : دور أسواق الأوراق المالية بالدول العربية في التنمية الاقتصادية ، مجلة العلوم الإنسانية ، فيفري 2004

. طه عبد العليم طه ، الفوائض البترولية العربية و امكانيات تدفقها الي مصر مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالاهرام ، ديسمبر 1977

عبد الحميد كريم المعاينة هجرة رؤوس الاموال العربية : تقرير اقتصادي اسلامي ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد و المصارف الاسلامية ، كلية الشريعة و الدراسات الاسلامية ، جامعة اليرموك 2014

عبد الكريم صادق : إعادة تدوير الأصول العربية المستثمرة في الخارج للمنطقة العربية الواقع و الراهن و الإمكانيات المتاحة ، بحث مقدم لندوة تحت عنوان : إعادة تدوير الأصول العربية المستثمرة في الخارج للمنطقة العربية المنعقدة بتاريخ 1 - 3 أبريل 1989 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 1990 ..

عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النبل العربية، القاهرة، 2002

علي عبد القادر علي ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، العدد 34، المعهد العربي للتخطيط الكويت 2004، 11 . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004م- العدد الفصلي الثاني 2005م

عميروش محمد شلغوم : دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية ، مكتبة حسن العصرية بيروت سنة 2012.

محمد سعيد النابلسي : الاستثمارات العربية في الخارج ، بحث مقدم لمؤتمر لندن الذي نظمه اتحاد المصارف العربية بعنوان " المصارف العربية بمواجهة الاستثمارات العربية في الخارج " اتحاد المصارف العربية 1988

محمد عبد الشفيق عيسى: العالم الثالث و التحدى التكنولوجي الغربي ، دار الطليعية ، بيروت سنة 1983

محمد قويدري ، محمد فرحي : أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، مداخلة مقدمة في الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية . الأوروبية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، جمهورية مصر العربية ، 9.8 ماي 2004

نزيه عبد المقصود مبروك ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي ، سنة 2007 .